

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٥٣ لسنة ١٩٥٩

بشأن صرف السيد رامز عماد الموظف في وزارة الداخلية بالإقليم
السوري من الخدمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات
على التشريعات القائمة في إقليم مصر وسورية ؛

وعلى قانون الموظفين الأسامي رقم ١٣٥ تاريخ ١٠/١/١٩٤٥
وتعديلاته لاسيما المادة ٨٥ منه ؛

وعلى المرسوم التشريعي رقم ٧٦ تاريخ ٣٠/٦/١٩٤٧ وتعديلاته ؛

قرر :

مادة ١ - صرف السيد رامز عماد المراقب الأول للأحوال المدنية
في منطقة المعرة - محافظة حلب - من الخدمة وتصفية حقوقه وفقا
لأحكام النافذة.

مادة ٢ - على وزير الداخلية بالإقليم السوري تنفيذ هذا القرار
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

مديرية الجمهورية في ٣ ذي القعدة ١٣٧٨ (١٦ مايو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٦٦ لسنة ١٩٥٩

بتوزيع اعتماد الـ ٥٠٠٠ جنيه المدرج بالباب الأول من
ميزانية ديوان عام وزارة الزراعة لسنة المالية الحالية
١٩٥٨-١٩٥٩ لتميز الوظائف بها وكذا إعادة تنظيم
الوظائف في حدود الاعتمادات المدرجة بميزانيتها
(إقليم مصر)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

مادة ٨ - تتكون موارد الهيئة مما يأتي :

(أ) المبالغ التي تخصص لها سنويا بميزانية الدولة وذلك بمواجهة
تكاليف ما تقوم به من منشآت طبقا لبرنامج التنفيذ والوفاء بمن
ما يؤول إليها من منشآت تكون ملكا للأفراد أو الهيئات
ومواجهة المصاريف اللازمة لتسيير أعمال الهيئة .

(ب) أجور التخزين في منشآتها التي تحصلها من الأفراد والهيئات
والحكومة

(ج) القروض التي تعقدها الهيئة بموافقة وزراء التموين والاقتصاد
والخزينة .

(د) الإمانات والتبرعات والهيئات التي يوافق مجلس الإدارة
على قبولها سواء من الهيئات العامة أو الخاصة .

مادة ٩ - يكون للهيئة ميزانية خاصة بها ، وتبدأ سنتها المالية
في أول شهر يوليو وتنتهي في آخر يونيو من كل سنة ، على أن تبدأ
السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القرار وتنتهي في آخر شهر يونيو
سنة ١٩٥٩

ويتولى مدير الهيئة إعداد ميزانية الهيئة والحساب الختامي وفقا للشروط
والأوضاع التي تعينها اللائحة المالية للهيئة .

وتعرض الميزانية والحساب الختامي مصحوبا بتقرير عن نشاط الهيئة
على مجلس الإدارة لأقرارهما تمهيدا لاعتمادهما

مادة ١٠ - تؤول للهيئة المنشأة وفق أحكام هذا القرار الصوامع
التي تقوم بإنشائها حاليا وزارة الأشغال العمومية وتلاجات وزارة الحربية
القائمة فعلا على أن تتولى الهيئة المذكورة إتمامها طبقا للشروط
والمواصفات المتعاقد عليها ويحول لها أيضا باقي الاعتمادات المدرجة
أو المخصصة لإنشائها .

وتؤول للهيئة التلاجات التي تقوم بإنشائها المؤسسة الاقتصادية مقابل
أداء ثمنها .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم
مصر من تاريخ نشره ما

مديرية الجمهورية في ٢ ذي القعدة ١٣٧٨ (١٠ مايو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر